الإيثوس الخوارزمي وتمثيل الإقناع في الخطاب التوليدي:
نحو مقاربة لسانية وجاهية

محمد الهاشمي، باحث في سلك الدكتوراه
معهد الدراسات لأبحاث التعريب، جامعة محمد الخامس بالرباط
المغرب

الملخص

يروم هذا البحث إعادة تأطير الإقناع في الخطاب التوليدي من منظور لساني وجاهي، من خلال مساءلة التصور البلاغي الذي يربط الإقناع بتموضع ذات متكلمة داخل سياق تداولي محدد. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن الأثر الإقناعي في الخطاب التوليدي لا ينتج عن قصدية مباشرة، بل عن انتظام بنيوي داخل تفاعل الوجاهات. ولتحليل ذلك، يعتمد البحث مقاربة وصفية–تحليلية مقارنة، تقوم على تفكيك بنية الحجاج، وتنظيم المعنى، ومؤشرات الإيثوس، وموقع السلطة التداولية. وقد أظهر التحليل أن الخطاب التوليدي يميل إلى حجاج خطي يوجّه التأويل داخل مسار واحد، بينما يقوم الخطاب البشري على حجاج جدلي يدير التعارض. كما بيّن أن الصدقية في الخطاب التوليدي تتولد من إيثوس بنيوي، لا من تموضع تداولي. وبناءً على ذلك، يقترح البحث مفهوم «الإيثوس الخوارزمي» بوصفه أداة لتفسير انتقال الصدقية من الفاعل إلى البنية.

الكلمات المفتاحية: الإيثوس الخوارزمي؛ الإقناع؛ الخطاب التوليدي؛ الوجاهات اللسانية؛ الحجاج؛ التأويل التداولي.

Abstract

This study reframes persuasion in generative discourse from an interface-based linguistic perspective by questioning the rhetorical view that links persuasion to the positioning of a speaking subject within a pragmatic context. It argues that persuasive effects in generative discourse do not arise from direct intentionality, but from structural organization within the interaction of linguistic interfaces. The study adopts a descriptive, analytical, and comparative approach, examining argumentative structure, meaning organization, ethos markers, and the locus of pragmatic authority. The analysis shows that generative discourse tends to rely on linear argumentation that guides interpretation along a single path, whereas human discourse is based on dialogic argumentation that manages opposition. It also demonstrates that credibility in generative discourse emerges from a structural ethos rather than from pragmatic positioning. Accordingly, the study proposes the concept of "algorithmic ethos" as an analytical tool for explaining the shift of credibility from the speaking subject to linguistic structure.

المقدمة

تشكل مسألة الإقناع إحدى القضايا المركزية التي شغلت التفكير البلاغي منذ تأسيسه الكلاسيكي، حيث ارتبط تحليل الخطاب بقدرته على التأثير في المتلقي ضمن سياق تواصلي محدد. وقد تم تأطير هذا المفهوم في التصور البلاغي بوصفه وظيفة تتعلق بقدرة المتكلم على اختيار الوسائل الملائمة للتأثير في الجمهور، كما يتجلى في تعريف (أرسطو، 2007، ص: 37) للبلاغة باعتبارها «ملكة ملاحظة الوسائل المتاحة للإقناع في كل حالة مخصوصة». ويكشف هذا التعريف عن تصور يجعل الإقناع مرتبطاً بفاعلية ذات متكلمة واعية بشروط الخطاب، قادرة على توجيه القول وفق مقتضيات المقام. غير أن هذا التأطير، رغم أهميته التأسيسية، يظل مشروطاً بإسناد الخطاب إلى فاعل تواصلي يمكن أن تُنسب إليه القصدية والالتزام، وهو ما يطرح إشكالاً نظرياً حين ننتقل إلى أنماط خطابية لا تستند إلى هذا الافتراض.

إذا كان هذا هو أفق التصور البلاغي، فإن المقاربات اللسانية الحديثة، خاصة في تحليل الخطاب، قد أعادت النظر في طبيعة العلاقة بين اللغة وسياقها، من خلال اعتبار الخطاب ممارسة اجتماعية تتقاطع فيها البنية اللغوية مع شروط إنتاجها وتداولها. وفي هذا السياق، يرى (فيركلاف، 1992، ص: 63) أن «الخطاب شكل من أشكال الممارسة الاجتماعية» ، وهو ما يبرز أن المعنى لا يُنتج داخل البنية اللغوية بمعزل عن السياق، بل يتشكل ضمن شبكة من العلاقات الاجتماعية والمؤسسية. غير أن هذا التصور نفسه يواجه تحدياً نوعياً مع ظهور الخطاب التوليدي، حيث يُنتج النص داخل بنية خوارزمية لا تنتمي إلى موقع اجتماعي محدد، ومع ذلك يحقق أثراً تأويلياً قابلاً للإدراك والتفاعل. ومن هنا تتبلور مفارقة لسانية دقيقة: كيف يمكن لخطاب يفتقر إلى تموضع تداولي صريح أن يحافظ على شروط التأثير والإقناع؟ وهل يتعلق الأمر بمحاكاة شكلية للبنية الخطابية، أم بتحول أعمق في طبيعة العلاقة بين البنية اللغوية والتأويل؟

انطلاقاً من هذا التوتر النظري، يقترح هذا البحث إعادة تأطير الإقناع داخل إطار لساني وجاهي، يقوم على فرضية مفادها أن الأثر الإقناعي في الخطاب التوليدي لا ينتج عن تموضع تداولي لذات متكلمة، بل عن تنظيم داخلي داخل البنية اللغوية ذاتها، يجعل الخطاب قادراً على توليد انطباع بالصدقية والاستقلال التأويلي. وفي هذا السياق، يُقترح مفهوم «الإيثوس الخوارزمي» بوصفه أداة تحليلية تصف نمطاً من الصدقية لا يستند إلى حضور ذاتي أو موقع اجتماعي، بل إلى خصائص بنيوية مثل الاتساق التركيبي، والتدرج المعلوماتي، والنبرة التقريرية المحايدة. وبذلك، لا يُفهم الإقناع في هذا النمط من الخطاب بوصفه وظيفة بلاغية تقليدية، بل بوصفه نتيجة تفاعل بين وجاهات لسانية متعددة، تتقاطع فيها مستويات التركيب والدلالة والتداول.

ويندرج هذا البحث ضمن مقاربة لسانية وجاهية (Interface-based approach)، تعتمد منهجاً وصفياً–تحليلياً ذا طابع مقارن، يقوم على تحليل مدوّنة مزدوجة تضم نصاً توليدياً وآخر بشرياً في الموضوع نفسه، بهدف الكشف عن الفروق البنيوية في تمثيل الإقناع وآلياته. ويركز التحليل على أربعة محاور أساسية: بنية الحجاج، التأطير الدلالي، مؤشرات الإيثوس، وموقع السلطة التداولية داخل الخطاب. ولا يروم هذا الإجراء إصدار حكم تقويمي على جودة أحد النمطين، بقدر ما يسعى إلى فهم طبيعة التحول الذي يطرأ على الإقناع حين ينتقل من كونه وظيفة تداولية مرتبطة بالمتكلم إلى كونه أثراً بنيوياً قابلاً للتحليل داخل الخطاب ذاته. ومن ثمّ، يقتضي بناء هذا التصور البدء بتحديد موقع الإقناع داخل تفاعل الوجاهات، قبل الانتقال إلى تحليل الإيثوس بوصفه المجال الذي تتشكل فيه الصدقية داخل الخطاب.

1 الإقناع بوصفه ظاهرة وجاهية

1.1 الإقناع بين البنية اللغوية والتأويل التداولي

لا يمكن اختزال الإقناع في الخطاب ضمن حدود الوظيفة البلاغية التقليدية التي تجعله أثراً مباشراً لفاعلية المتكلم، بل يتعين النظر إليه بوصفه نتيجة تفاعل معقّد بين مستويات متعددة من التمثيل اللغوي. فالإقناع، من منظور لساني معاصر، لا يتحقق فقط عبر اختيار الوسائل التعبيرية، بل يتشكل داخل البنية اللغوية ذاتها، من خلال تنظيم العلاقات التركيبية والدلالية، وكيفية انتقالها إلى مستوى التأويل التداولي.

وقد مثّل التحول نحو هذا التصور إحدى نتائج إعادة النظر في بنية اللغة نفسها، حيث لم تعد تُفهم بوصفها نظاماً خطياً ينتقل فيه المعنى من التركيب إلى الدلالة بشكل مباشر، بل بوصفها نظاماً متعدد المستويات، تتفاعل فيه تمثيلات متوازية. وفي هذا السياق، يقرر (جاكندوف، 2002، ص: 131) أن «البنية العامة للغة ليست اشتقاقية، بل موازية».

ويترتب عن هذا التصور أن المعنى لا يُشتق من البنية التركيبية وحدها، بل يتولد من تفاعلها مع مستويات أخرى، وهو ما يسمح بإعادة تأطير الإقناع بوصفه أثراً ناتجاً عن هذا التفاعل، لا عن خاصية منفردة داخل الخطاب. ومن ثم، فإن تحليل الإقناع في الخطاب التوليدي يقتضي تجاوز التصورات التي تربطه بالقصدية أو بالمتكلم، والانتقال إلى تحليل كيفية تنظيم البنية اللغوية للمعطيات بما يتيح إنتاج أثر تأويلي يُدرك بوصفه إقناعاً.

غير أن هذا التحول لا يعني إلغاء البعد التداولي، بل إعادة تحديد موقعه داخل النموذج التفسيري. فالتأويل لا يُفهم هنا بوصفه امتداداً مباشراً للقصدية، بل بوصفه نتيجة تفاعل بين البنية اللغوية والسياق، وهو ما ينسجم مع التصورات التداولية التي ترى أن المعنى لا يكتمل إلا داخل الاستعمال. غير أن الخطاب التوليدي يضع هذا التصور أمام تحدٍّ نوعي، إذ يُنتج أثراً تأويلياً دون أن يكون هناك فاعل تواصلي يمكن إسناد القصدية إليه، وهو ما يفتح المجال لإعادة النظر في العلاقة بين البنية والتأويل.

انطلاقاً من ذلك، يمكن القول إن الإقناع في الخطاب التوليدي لا يُبنى على التفاعل بين مواقف متعارضة، كما هو الحال في الخطاب البشري، بل على تنظيم داخلي للمعطيات داخل البنية اللغوية، بحيث يُنتج هذا التنظيم انسجاماً دلالياً يُؤوَّل بوصفه صدقية. ومن ثم، فإن السؤال المركزي لا يعود متعلقاً بكيفية إقناع المتكلم للمتلقي، بل بكيفية قدرة البنية اللغوية نفسها على توليد أثر يُدرك بوصفه إقناعاً، وهو ما يمهّد للانتقال إلى تحليل وجاه التركيب–الدلالة بوصفها المجال الذي يتشكل فيه هذا الأثر.

1.2 تمثيل الإقناع في وجاه التركيب–الدلالة

إذا كان الإقناع يُعاد تأطيره بوصفه أثراً وجاهياً، فإن وجاه التركيب–الدلالة تمثل المستوى الحاسم الذي يُنظَّم فيه هذا الأثر داخل البنية اللغوية. فالعلاقات التركيبية لا تؤدي وظيفة شكلية فحسب، بل تحدّد نطاق الإسناد، وتوزيع الأدوار الدلالية، وبنية المعلومة (موضوع/محمول، معطى/جديد)، بما يوجّه التأويل ويقيده. ومن ثمّ، فإن ما يبدو "إقناعاً" قد يكون في جزء معتبر منه نتيجةً مباشرةً لكيفية بناء الجملة وتراصفها، قبل أن يكون أثراً ناتجاً عن موقف تداولي مُعلن.

في هذا الإطار، يربط (تشومسكي، 1965، ص: 136) التأويل الدلالي بالبنية التركيبية. يترتب على هذا المبدأ أن المعنى لا يُعامل بوصفه طبقة لاحقة منفصلة، بل بوصفه مشروطاً بالبنية النحوية التي تُحدّد علاقات الإسناد، ونطاق الكمّيات، والروابط بين القضايا. وبناءً عليه، فإن الأثر الإقناعي يمكن أن يُفهم بوصفه ناتجاً عن إحكام هذه العلاقات: ترتيب المكونات، ضبط النطاق، وتوزيع المعلومات بما يخلق مساراً تفسيرياً موجهاً.

يتجلى ذلك، مثلاً، في تفضيل الخطاب التوليدي لبُنى خبرية تقريرية مستقرة، تعتمد جُملاً ذات إسناد واضح وروابط استنتاجية (مثل: "لذلك"، "ومن ثمّ"، "بناءً على ذلك"). هذه البُنى تُنشئ تدرجاً معلوماتياً يبدأ بمعطيات عامة، ثم ينتقل إلى تفصيلات تفسيرية، لينتهي بخلاصة تقريرية. وعلى مستوى وجاه التركيب–الدلالة، يترجم هذا التدرج إلى علاقات ربط تُقوّي الاتساق والانسجام، فتُوجِّه القارئ نحو نتيجة بعينها دون إدخال عناصر تعارضية صريحة.

غير أن هذا الانتظام، على الرغم من قوته التوجيهية، يظل محصوراً أساساً داخل هذه الوجاه؛ إذ يُبنى الإقناع هنا بوصفه تنظيماً منطقياً للمعاني، لا بوصفه تفاعلاً تداولياً مع مواقف بديلة. ومن ثمّ، يمكن التمييز بين مستويين:

(أ) مستوى الضبط البنيوي للمعنى داخل وجاه التركيب–الدلالة،

(ب) ومستوى التفاعل التداولي الذي يتجاوز حدود هذه الوجاه.

وعليه، فإن الخطاب التوليدي يُراكم شروط الإقناع عبر إحكام المستوى الأول، حتى في غياب الثاني؛ أي إنه يُنتج أثراً إقناعياً من خلال تنظيم داخلي للمعطيات، يقيّد التأويل ويوجّهه، دون الحاجة إلى إدراج تعارض أو تفاوض صريحين. وهذا ما يمهّد للانتقال إلى توسيع التحليل نحو تفاعل الوجاهات، حيث لا يكتمل تفسير الإقناع إلا بإدماج التأويل التداولي ضمن نموذج لساني متكامل.

1.3 نحو تصور وجاهي للإقناع

يقود ما سبق إلى تجاوز المقاربة التي تحصر الإقناع في حدود بنية واحدة، والانتقال إلى تصور يجعله نتيجةً لتفاعل الوجاهات اللسانية. فالإقناع، في هذا الأفق، لا يُفهم بوصفه أثراً ناجماً عن انتظام التركيب أو انسجام الدلالة فحسب، بل بوصفه محصلةَ علاقةٍ دينامية بين وجاه التركيب–الدلالة ووجاه الدلالة–التداول، حيث يُعاد تأويل البنية اللغوية داخل سياق يُكسبها قيمة إقناعية. وبذلك، ينتقل مركز التحليل من البحث عن "أدوات الإقناع" إلى مساءلة الكيفية التي تُبنى بها شروط التأويل داخل تفاعل الوجاهات.

وفي هذا السياق، تكتسب الوجاهات مكانة مركزية في فهم طبيعة النظام اللغوي نفسه، إذ لا يمكن ردّ الظواهر اللغوية إلى مستوى واحد معزول، بل إلى تفاعل مكوناته. وفي هذا الاتجاه، يقرر (رامشاند وريس، 2007، ص: 2) أن «أهمية الوجاهات المتعددة بين مكونات النحو تُعد مركزية في فهم طبيعة الملكة اللغوية».

يمنح هذا الطرح أساساً نظرياً للنظر إلى المعنى بوصفه حصيلة تفاعل مكونات متعددة، وهو ما ينسحب على الإقناع بوصفه ظاهرة لا يمكن تفسيرها داخل حدود التركيب أو التداول منفردين. ومن ثمّ، فإن الانتقال إلى تصور وجاهي لا يمثل توسيعاً شكلياً للتحليل، بل إعادة بناء لموضوعه نفسه، بحيث يصبح الإقناع نتيجة لتفاعل الوجاهات، لا خاصية تُنسب إلى مستوى بعينه.

غير أن هذا الانتقال لا يخلو من إشكال نظري دقيق: إذا كان الإقناع يفترض، في صيغته التقليدية، حضور ذات متكلمة تُوجّه القول وتُدرج المتلقي ضمن أفق تداولي محدد، فإن اعتماد تصور وجاهي يقتضي إعادة النظر في هذا الافتراض، خاصة في ضوء الخطاب التوليدي الذي يفتقر إلى هذا التمركز. فهل يمكن أن يتولد الأثر الإقناعي من تفاعل الوجاهات دون أن يكون مسنوداً إلى فاعل تداولي؟ أم أن هذا الأثر يظل مشروطاً، ولو ضمنياً، بآليات تحاكي القصدية دون أن تُجسّدها؟

في هذا السياق، تكتسب المقاربات التي تربط المعنى بالاستعمال أهميتها، كما عند (غرايس، 1975)، الذي يربط فهم الخطاب باستنتاج نية المتكلم في ضوء مبادئ التعاون. غير أن استدعاء هذا التصور في تحليل الخطاب التوليدي يضعنا أمام مفارقة واضحة: إذ يُنتج النص أثراً تأويلياً يبدو منسجماً مع هذه المبادئ، رغم غياب نية تواصلية فعلية يمكن إسنادها إلى متكلم. ومن ثمّ، فإن ما يتشكل هنا ليس "قصدية" بالمعنى التداولي، بل بنية لغوية تُنظَّم بطريقة تُوهم بوجودها، وتُوجّه التأويل كما لو كانت حاضرة.

انطلاقاً من ذلك، يمكن اقتراح أن الإقناع في الخطاب التوليدي يتحدد داخل فضاء وجاهي خاص، تُعاد فيه صياغة العلاقة بين البنية والتأويل، بحيث لا يكون المعنى نتيجة امتداد مباشر لقصدية المتكلم، بل نتيجة تنظيم داخلي يُعيد توزيع شروط التأويل. وعلى هذا الأساس، لا يعود الإقناع وظيفةً تُمارسها ذات متكلمة، بل أثراً يُبنى داخل تفاعل الوجاهات، حيث تتكامل البنية التركيبية مع التمثيل الدلالي لتنتج مساراً تفسيرياً يُدرك بوصفه صدقية.

ويترتب عن هذا التصور أن تحليل الإقناع لا ينبغي أن يقتصر على رصد المؤشرات البلاغية أو البنيات التركيبية، بل يتطلب بناء نموذج تفسيري يدمج بين مستويات متعددة، ويُفسّر كيفية انتقال المعنى من التنظيم البنيوي إلى الأثر التداولي. وهو ما يمهّد نظرياً للانتقال إلى تحليل تمثيل الإيثوس داخل الخطاب، بوصفه المجال الذي تتقاطع فيه الصدقية مع البنية، والذي سيُعاد تأطيره لاحقاً ضمن مفهوم «الإيثوس الخوارزمي».

2.1 من الإيثوس البلاغي إلى الإيثوس اللساني

يُعدّ الإيثوس، في التصور البلاغي الكلاسيكي، أحد المكونات الجوهرية للإقناع، إذ يرتبط بقدرة المتكلم على بناء صورة موثوقة عن ذاته داخل الخطاب. وقد صاغ (أرسطو، 2007، ص: 38) هذا المعنى بوضوح حين قرر أن «الإقناع يتحقق من خلال شخصية المتكلم حين يُصاغ الخطاب بطريقة تجعلنا نعدّه جديراً بالثقة». يكشف هذا التصور أن الإيثوس ليس عنصراً مضافاً إلى الخطاب، بل مكوّناً تأسيسياً في بنائه، تتحدد من خلاله علاقة الثقة بين المتكلم والمتلقي. غير أن هذا التأطير يظل مشروطاً بإسناد الخطاب إلى ذات متكلمة يمكن تقييمها أخلاقياً أو معرفياً، وهو ما يحدّ من إمكان تطبيقه على أنماط خطابية لا تستند إلى هذا الأساس.

في ضوء المقاربات اللسانية الحديثة، يقتضي الأمر إعادة النظر في هذا المفهوم، بنقله من مجال الإحالة إلى المتكلم إلى مجال التحليل البنيوي للخطاب. فالإيثوس، من هذا المنظور، لا يُفهم بوصفه خاصية نفسية أو اجتماعية، بل بوصفه أثراً لسانياً يمكن استنتاجه من خلال

مؤشرات داخل البنية الخطابية نفسها. وفي هذا السياق، ترى (أموسي، 1999) أن بناء صورة المتكلم يتم داخل الخطاب لا خارجه، وأن هذه الصورة تُستخلص من كيفية تنظيم القول.

غير أن هذا الانتقال من الإحالة إلى المتكلم إلى تحليل البنية يقتضي تدقيقاً نظرياً في طبيعة العلاقة بين الشكل والمعنى داخل الخطاب، إذ لا يمكن افتراض أن هذه العلاقة مباشرة أو بسيطة. وفي هذا الاتجاه، يؤكد (روفريه، 2019، ص: 50) أن «العلاقة بين الشكل والمعنى بعيدة عن أن تكون بديهية، وليست مباشرة كما تفترض بعض المقاربات».

يسمح هذا الطرح بفهم الانتقال إلى تحليل الإيثوس بوصفه أثراً بنيوياً لا يمكن أن يتم إلا عبر إدراك تعقيد الوساطة بين البنية والتأويل، وهو ما يعزز ضرورة تفكيك المؤشرات اللغوية التي تُنتج هذا الأثر، بدل إرجاعه إلى خصائص خارجية. ومن ثمّ، فإن الإيثوس لا يتحدد بوصفه انعكاساً مباشراً للمتكلم، بل بوصفه نتيجة بناء تدريجي داخل الخطاب، يتشكل عبر تنظيم المعطيات، وتوزيعها، وربطها ضمن بنية منسجمة.

ويترتب عن هذا التحول أن الإيثوس لم يعد مرتبطاً حصراً بالمتكلم بوصفه مرجعاً خارجياً، بل أصبح قابلاً للتحليل بوصفه تمثيلاً يُبنى داخل النص. فاختيارات الصياغة، وأنماط الربط، وتوزيع المعلومات، كلها عناصر تسهم في إنتاج انطباع بالموثوقية، حتى في غياب معرفة مباشرة بالمتكلم. ومن ثمّ، فإن الإيثوس يتشكل بوصفه نتيجة تفاعل بين مستويات لغوية متعددة، لا بوصفه انعكاساً مباشراً لخصائص ذاتية.

غير أن هذا التوسيع في مفهوم الإيثوس يطرح سؤالاً حاسماً: إذا كان بالإمكان بناء أثر الصدقية داخل البنية الخطابية، فإلى أي حد يمكن أن يتحقق هذا الأثر في غياب ذات متكلمة بشكل كامل؟ وهل يكفي التنظيم البنيوي لإنتاج الإيثوس، أم أن هناك حدوداً لا يمكن تجاوزها دون استحضار البعد التداولي؟ إن هذه الأسئلة تمثل نقطة التحول التي تدفع إلى تعميق التحليل، والانتقال من إعادة تأطير الإيثوس إلى تفكيك مؤشراته داخل البنية، تمهيداً لبناء نموذج تفسيري جديد.

2.2 مؤشرات الإيثوس داخل البنية الخطابية

إذا كان الإيثوس قد أُعيد تأطيره بوصفه أثراً يُبنى داخل الخطاب، فإن تحديد مؤشراته يقتضي الانتقال من التصور العام إلى التفكيك التحليلي لمستويات اشتغاله داخل البنية. فالإيثوس، في هذا الإطار، لا يظهر في عنصر واحد معزول، بل يتشكل عبر تضافر مجموعة من المؤشرات اللغوية التي تعمل داخل مستويات مختلفة، وتُنتج، في مجموعها، أثراً من الصدقية والموثوقية.

على مستوى التركيب، يتجلى الإيثوس في استقرار البنية الجملية، واعتماد صيغ خبرية ذات إسناد واضح، تخلو من التردد أو التعليق الذاتي المباشر. فغياب المؤشرات الذاتية مثل: «أعتقد»، «يبدو لي»، يقابله حضور نبرة تقريرية تُوهم بالحياد، مما يسهم في بناء صورة خطاب يبدو مستقلاً عن المواقف الفردية. كما أن انتظام العلاقات النحوية، وتماسك الروابط بين مكونات الجملة، يساهمان في إنتاج انطباع بالاتساق، وهو عنصر حاسم في إدراك الصدقية.

أما على مستوى الدلالة، فيظهر الإيثوس من خلال كيفية تنظيم المعطيات داخل الخطاب، حيث تُبنى القضايا وفق تدرج منطقي يبدأ بالمعطى العام، ثم ينتقل إلى التفصيل، قبل أن ينتهي بخلاصة تقريرية. هذا التدرج لا يؤدي وظيفة تنظيمية فحسب، بل يُنشئ مساراً تفسيرياً يُوحي بأن الخطاب يستند إلى بنية معرفية متماسكة. ومن ثمّ، فإن الصدقية هنا لا تُحال إلى مصدر خارجي، بل تُستنتج من انسجام العلاقات الدلالية داخل النص.

وتتأكد أهمية هذا الربط بين التنظيم البنيوي والتأويل حين يبين (دي أليدا وريفن، 2012، ص: 277) أن «التأويل الدلالي تُوجّهه الخصائص البنيوية للجمل المتحققة، حيث تعمل العلامات البنيوية بوصفها محفزات تداولية للاستدلال».

تكشف هذه الإشارة أن البنية لا تظل محصورة في مستوى التنظيم الشكلي، بل تتحول إلى محفّز للتأويل والاستدلال. وبذلك يصبح ممكناً تفسير الإيثوس لا بوصفه أثراً خارجياً يُضاف إلى الخطاب، بل بوصفه نتيجة لتضافر خصائص بنيوية تُوجّه المتلقي نحو قراءة مخصوصة للقول، وتجعله يدركه بوصفه خطاباً منسجماً وموثوقاً.

وعلى مستوى التداول، يتخذ الإيثوس شكلاً أكثر تعقيداً، إذ لا يقوم على حضور صريح للمتكلم، بل على غياب مُنظَّمٍ للتموضع الذاتي. فالنص الذي لا يُعلن عن موقفه بشكل مباشر، ولا يُدرج نفسه ضمن سياق جدلي، قد يُؤوَّل بوصفه خطاباً «موضوعياً»، رغم أن هذه الموضوعية ليست خاصية خارجية، بل أثر لغوي ناتج عن البنية. وقد بيّن (مانغنو، 2004) أن الخطاب يحمل في داخله تمثيلاً ضمنياً للمتكلم، يُستدل عليه من خلال تنظيمه، لا من خلال التصريح به.

انطلاقاً من هذه المستويات الثلاثة، يمكن القول إن الإيثوس يتحدد بوصفه نتيجة تفاعل بين مؤشرات تركيبية ودلالية وتداولية، تعمل مجتمعة على إنتاج أثر الصدقية داخل الخطاب. غير أن ما يميز الخطاب التوليدي هو قدرته على تكثيف هذه المؤشرات داخل بنية منتظمة، دون أن تكون مرتبطة بفاعل تواصلي محدد. ومن ثمّ، فإن السؤال لم يعد يتعلق بوجود الإيثوس أو غيابه، بل بطبيعة تحققه: هل هو امتداد لتموضع تداولي، أم نتيجة لتنظيم بنيوي مستقل؟

هذا السؤال يمهّد مباشرة للانتقال إلى المستوى النظري الحاسم، حيث سيتم اقتراح مفهوم «الإيثوس الخوارزمي» بوصفه نموذجاً تفسيرياً يعيد تحديد موقع الصدقية داخل الخطاب.

2.3 الإيثوس الخوارزمي: نحو نموذج تفسيري جديد

انطلاقاً من إعادة تأطير الإيثوس بوصفه أثراً يُبنى داخل البنية الخطابية، ومن تفكيك مؤشراته داخل مستويات التركيب والدلالة والتداول، يقترح هذا البحث مفهوم «الإيثوس الخوارزمي» باعتباره أداة تفسيرية تُعيد تحديد موقع الصدقية داخل الخطاب التوليدي. ويُعرَّف هذا المفهوم إجرائياً بأنه: أثر دلالي—تداولي ينتج عن انتظام البنية اللغوية وتماسكها، ويُدرَك بوصفه مؤشراً على الموثوقية، دون أن يستند إلى حضور ذات متكلمة متعينة أو إلى تموضع اجتماعي محدد. بهذا المعنى، لا يُحال الإيثوس إلى "من يتكلم"، بل إلى "كيف يُنظَّم القول" داخل النص.

يقتضي هذا التعريف تمييزاً نظرياً دقيقاً بين ثلاثة أنماط من بناء الصدقية:

(أ) إيثوس بلاغي، يتأسس على صورة المتكلم كما تُبنى داخل الخطاب وتُقيَّم أخلاقياً ومعرفياً؛

(ب) إيثوس تداولي، يتحدد من خلال تموضع المتكلم داخل سياق، وقدرته على إدراج المواقف وإدارة الاعتراض؛

(ج) إيثوس خوارزمي، يتولد من خصائص لغوية داخلية، من قبيل الاتساق التركيبي، والتدرج المعلوماتي، وانتظام الروابط الاستنتاجية، وغياب العلامات الذاتية الصريحة. ولا يلغي هذا التمييز البعد التداولي، بل يعيد توزيع وظيفته، بحيث تُحاكي البنية شروط التأويل دون أن تستند إلى قصدية قابلة للإسناد.

على هذا الأساس، يعمل الإيثوس الخوارزمي داخل تفاعل الوجاهات، حيث تُنتج وجاه التركيب—الدلالة تمثيلاً منسجماً يُقيِّد مسار التأويل، بينما تُعيد وجاه الدلالة—التداول قراءته بوصفه خطاباً "موضوعياً" و"موثوقاً". غير أن هذه الموضوعية ليست خاصية خارجية، بل أثر لغوي ناتج عن تنظيم داخلي يحاكي شروط القصدية دون أن يفترض وجودها فعلاً. ومن ثمّ، فإن الصدقية لا تُستمد من مرجع شخصي، بل من اقتصاد في العلامات (تقليل المؤشرات الذاتية)، وانتظام في البنية (تراصف القضايا)، وتوجيه في الروابط (استنتاجية تُفضي إلى خلاصة).

ويترتب عن ذلك انتقال في مركز إنتاج الإقناع: من التفاعل الجدلي مع مواقف بديلة إلى الإحكام البنيوي لمسار التفسير. فبدلاً من بناء الثقة عبر إدارة الخلاف، تُبنى عبر تضييق أفق التأويل وتوجيهه داخل بنية متماسكة تُوهم بالاكتفاء الذاتي. هنا لا يُلغى البعد التداولي، بل يُعاد تمثيله على نحوٍ ضمني، بحيث تقوم البنية مقام ما كان يُسند إلى المتكلم.

لا يُفهم هذا التحول بوصفه بديلاً كاملاً للإيثوس الكلاسيكي، بل بوصفه تحويلاً في آلية إنتاج الصدقية. ولتأطير هذا التحول، يمكن الاستئناس بالتصورات التداولية التي تربط الفهم باستنتاج النية، كما عند غرايس (1975)، غير أن الخطاب التوليدي يعيد توزيع هذا الشرط، إذ يُنتج أثراً متوافقاً مع مبادئ التعاون دون أن يقوم على قصدية قابلة للإسناد. وعليه، يصبح الإيثوس الخوارزمي نقطة تقاطع بين انتظام البنية وإمكان التأويل، لا بين ذات متكلمة وجمهور.

وفي هذا السياق، يكتسب هذا التحول بعداً تفسيرياً أوسع حين يُفهم في ضوء اختلافات تنظيم الوجاهات داخل النظام اللغوي، حيث يشير (هو وبان، 2019، ص: 2) إلى أن «التباينات اللغوية قد تكون ناتجة عن الوجاهات داخل النحو». يدعم هذا الطرح النظر إلى اختلاف أنماط الخطاب بوصفه نتيجة لطريقة تنظيم الوجاهات، لا لمجرد اختلاف المقاصد أو السياقات، وهو ما يتيح فهم الإيثوس الخوارزمي بوصفه نتيجة مباشرة لهذا التنظيم، لا مجرد انحراف عن الإيثوس الكلاسيكي.

انطلاقاً من ذلك، يقدّم هذا المفهوم إسهاماً يتمثل في نقل تحليل الصدقية من مستوى الإحالة إلى الفاعل إلى مستوى تحليل البنية، ويفتح إمكان بناء مؤشرات قابلة للرصد (اتساق، تدرج، حياد بنيوي) تُستخدم في تحليل الخطاب التوليدي ومقارنته بالخطاب البشري. وهو ما يمهّد للانتقال إلى الاختبار التطبيقي، حيث تُفحص هذه الفرضيات داخل مدوّنة مقارنة للكشف عن حدود هذا النموذج وإمكاناته داخل الخطاب.

3 التحليل اللساني المقارن

3.1 الإطار المنهجي للتحليل

يندرج هذا المبحث ضمن مقاربة وصفية–تحليلية ذات طابع مقارن، تروم اختبار الفرضية المركزية للبحث، ومفادها أن الإقناع في الخطاب التوليدي يتحدد بوصفه أثراً ناتجاً عن تنظيم بنيوي داخل تفاعل الوجاهات، لا بوصفه نتيجة لتموضع تداولي لذات متكلمة. وانطلاقاً من ذلك، لا يُفهم التحليل هنا بوصفه رصداً لخصائص سطحية في الخطاب، بل بوصفه تفكيكاً لمنظومة اشتغاله الداخلية، بما يسمح بتتبع كيفية انتقال المعنى من البنية إلى التأويل.

ولتحقيق هذا الهدف، يعتمد البحث على مدوّنة تحليلية مزدوجة، تتكون من نصين متقابلين: نص توليدي يُنتج خطاباً تفسيرياً منسجماً دون إحالة إلى ذات متكلمة، ونص بشري يعالج الموضوع نفسه مع إدراج مواقف واحتمالات واعتراضات ضمنية أو صريحة. ولا يهدف هذا الاختيار إلى بناء تمثيل إحصائي، بل إلى إتاحة مقارنة نوعية تكشف الفروق في تنظيم الخطاب، من خلال التركيز على مواضع بعينها تُعد حاسمة في بناء الإقناع.

يقوم الإجراء التحليلي على تتبّع اشتغال الخطاب عبر أربعة مستويات مترابطة، تُقارب بوصفها لحظات متداخلة داخل تفاعل الوجاهات:

أولاً، بنية الحجاج، حيث يُفحص نمط تنظيم الدعوى وترتيب المبررات، من خلال تحليل كيفية الانتقال من المعطيات إلى النتائج، ورصد درجة الخطية مقابل الجدلية، وما يترتب عنها من توجيه أو توسيع لأفق التأويل.

ثانياً، تنظيم المعنى داخل البنية الدلالية، ويشمل ذلك تحليل توزيع المعلومات داخل الخطاب، من حيث الانتقال من العام إلى الخاص، ومن المعطى إلى الجديد، وكيفية بناء الانسجام الداخلي الذي يتيح إنتاج مسار تفسيري متماسك.

ثالثاً، مؤشرات الإيثوس داخل البنية الخطابية، حيث يتم رصد العلامات اللغوية التي تُنتج أثر الصدقية، من قبيل النبرة التقريرية، وغياب أو حضور المؤشرات الذاتية، وانتظام الروابط الاستنتاجية، بوصفها عناصر تُسهم في تشكيل صورة ضمنية للمتكلم داخل الخطاب.

رابعاً، موقع السلطة التداولية داخل الخطاب، ويتمثل في تحليل كيفية تموضع القول، سواء من خلال حضور صريح للمتكلم وإدارته للمواقف، أو من خلال غياب هذا التمركز وتعويضه بتنظيم بنيوي يُوهم بالحياد والاستقلال.

ويعتمد التحليل، في اشتغاله على هذه المستويات، على قراءة دقيقة لمواضع مختارة داخل كل نص، تمثل نقاطاً مفصلية في بناء الإقناع، مثل افتتاح الدعوى، وصياغة التعليل، وبناء الاستنتاج، وإدراج الاعتراض أو غيابه. ولا يُنظر إلى هذه المواضع بوصفها عناصر منفصلة، بل بوصفها لحظات يتكثف فيها اشتغال الوجاهات، بما يسمح بالكشف عن الآليات التي يُنتج بها الخطاب أثره التأويلي.

وعلى هذا الأساس، لا يروم هذا الإطار المنهجي إصدار حكم تقويمي على أحد النمطين الخطابيين، بل يسعى إلى تعيين موضع الاختلاف في تمثيل الإقناع: أهو ناتج عن تفاعل تداولي يُدار داخل الخطاب، أم عن إحكام بنيوي لمسار التفسير؟ وهو ما يتيح الانتقال من مجرد وصف الفروق إلى تفسيرها ضمن نموذج لساني متكامل، يكشف عن كيفية اشتغال الإقناع داخل تفاعل الوجاهات. ولا يدّعي

هذا الاختيار تمثيل كل أنماط الخطاب التوليدي أو البشري، بل يشتغل بوصفه نموذجاً تحليلياً أولياً، غايته اختبار الفرضية الوجاهية في مستوى نوعي محدود، على أن يظل تعميم النتائج مشروطاً بتوسيع المدونة لاحقاً.

3.2 تحليل الحجاج

يكشف التحليل المقارن لبنية الحجاج عن اختلاف نوعي بين الخطاب البشري والخطاب التوليدي، لا من حيث حضور الحجاج أو غيابه، بل من حيث نمط تنظيمه داخل تفاعل الوجاهات. فالحجاج، في هذا الإطار، لا يُختزل في ترتيب المقدمات والنتائج، بل يُفهم بوصفه آلية لسانية تنظّم انتقال المعنى داخل الخطاب، وتُسهم في توجيه التأويل عبر ضبط العلاقات بين القضايا، وتحديد مسارات الاستدلال الممكنة.

على مستوى وجاه التركيب—الدلالة، يتجلى الحجاج الخطي في الخطاب التوليدي من خلال اعتماد بنية خبرية مستقرة ذات إسناد واضح، تتعاقب فيها القضايا وفق تدرّج منضبط يبدأ بالمعطيات العامة، ثم ينتقل إلى التفصيل، لينتهي بخلاصة تقريرية تُقدَّم بوصفها نتيجة منطقية لما سبقها. ولا يقتصر هذا التنظيم على ترتيب المعطيات، بل يتعزز عبر روابط استنتاجية صريحة من قبيل: «لذلك»، «ومن ثمّ»، «بناءً على ذلك»، وهي روابط تؤدي وظيفة توجيهية، إذ تضبط أفق التأويل وتحدّ من إمكانات القراءة البديلة. وبذلك، يتشكل مسار تفسيري أحادي، تُبنى داخله الدعوى بوصفها الامتداد الطبيعي لسلسلة من المقدمات المتراصة، فيتحقق الإقناع نتيجة إحكام البنية، لا نتيجة مواجهة مواقف متعارضة.

غير أن هذا الإحكام البنيوي لا ينبغي أن يُفهم بوصفه حياداً مطلقاً، بل بوصفه نمطاً مخصوصاً من توجيه التأويل، حيث تُمارس البنية نفسها وظيفة حجاجية عبر تنظيم المعطيات وتوزيعها. فالحجاج الخطي، في هذا المعنى، لا يُقصي التعارض فحسب، بل يعمل على تقليص إمكان ظهوره، من خلال بناء خطاب يبدو مكتفياً بذاته، لا يحتاج إلى إدراج بدائل أو مناقشتها. ومن ثمّ، فإن قوته لا تكمن في دحض اعتراضات قائمة، بل في الحدّ من إمكان تشكّلها داخل أفق التأويل.

في المقابل، يتأسس الحجاج في الخطاب البشري على بنية جدلية تُدرج داخلها إمكانات الاعتراض وإعادة التقييم. ويتجلى ذلك تركيبياً في صيغ استدراكية من قبيل: «صحيح أن... غير أن...»، «رغم... فإن...»، «قد يبدو... لكن...»، وهي بنيات لا تكتفي بعرض الدعوى، بل تُعيد توزيعها داخل علاقة توتر بين أطروحات متعارضة. وعلى المستوى الدلالي، لا تُعرض القضايا بوصفها مكتملة أو نهائية، بل بوصفها قابلة للمراجعة والتفاوض، مما يفتح أفقاً تأويلياً متعدد المسارات. أما على المستوى التداولي، فإن هذا النمط يفترض حضور متلقٍ مُقدَّر، ومواقف بديلة يُعاد إدراجها داخل الخطاب، بحيث يتحقق الإقناع نتيجة تفاعل جدلي بين إمكانات متعددة، لا نتيجة تراكم تفسيري أحادي.

تُظهر هذه المقارنة أن الاختلاف بين النمطين لا يتعلق بدرجة "قوة" الحجاج، بل بموقعه داخل تفاعل الوجاهات. ففي الخطاب التوليدي، يتموضع الحجاج أساساً داخل وجاه التركيب—الدلالة، حيث يُبنى كتنظيم منطقي للمعاني يقيّد التأويل ويوجّهه؛ بينما يمتد في الخطاب البشري إلى وجاه الدلالة—التداول، حيث تُختبر القضايا عبر إدراج التعارض وإدارة المواقف. وهذا الاختلاف في التموضع يؤدي إلى اختلاف موازٍ في تصور العلاقة بين الخطاب والتأويل: هل يُوجَّه التأويل داخل مسار واحد تُحكِمه البنية، أم يُفتح ويُدار داخل فضاء تعددي؟

انطلاقاً من ذلك، يمكن القول إن الحجاج الخطي في الخطاب التوليدي لا يقدّم نفسه بوصفه اختياراً من بين بدائل، بل بوصفه مساراً تفسيرياً مكتفياً بذاته، تُبنى نتائجه بوصفها امتداداً طبيعياً لما يسبقها. أما الحجاج الجدلي في الخطاب البشري، فينطلق من افتراض تعددية الإمكانات، ويعمل على إدراجها داخل الخطاب، سواء بشكل صريح عبر عرض موقف مضاد، أو ضمني عبر الإشارة إلى احتمال آخر، مما يسمح بإدارة التأويل لا تقليصه.

ويترتب عن هذا التباين اختلاف في طبيعة الأثر الإقناعي ذاته. فحين يُوجَّه التأويل داخل مسار واحد، كما في الخطاب التوليدي، يُنتج الخطاب انطباعاً بالتماسك والوضوح، وهو ما يُؤوَّل بوصفه صدقية. أما حين يُفتح التأويل ويُدار، كما في الخطاب البشري، فإن

الصدقية تُبنى على قدرة المتكلم على التعامل مع التعارض، وإظهار التحكم في مسارات الحجاج. ومن ثمّ، فإن الإقناع لا يتحقق وفق مبدأ واحد، بل وفق آليتين مختلفتين: آلية إحكام بنيوي، وآلية تفاعل جدلي.

وعليه، فإن الحجاج لا يشتغل بوصفه بنية مستقلة، بل بوصفه جزءاً من منظومة أوسع تُسهم في بناء الإيثوس داخل الخطاب. فالحجاج الخطي، بما يتيحه من توجيه للتأويل، يمهّد لإنتاج إيثوس بنيوي قائم على الاتساق والانتظام؛ بينما يمهّد الحجاج الجدلي لإنتاج إيثوس تداولي قائم على إدارة المواقف والتفاعل مع إمكانات التعارض. وبذلك، لا يكتمل تحليل الحجاج إلا بربطه بتحليل الإيثوس، باعتباره المستوى الذي تُعاد فيه صياغة الصدقية داخل الخطاب.

وبهذا المعنى، يُفضي تحليل الحجاج إلى نتيجة منهجية مفادها أن الاختلاف بين الخطاب التوليدي والخطاب البشري لا يتعلق فقط ببنية الحجاج، بل بكيفية تحويل هذه البنية إلى أثر إقناعي يُدرَك بوصفه صدقية. وهو ما يمهّد للانتقال إلى تحليل الإيثوس، بوصفه المجال الذي تتقاطع فيه البنية مع التأويل في إنتاج هذا الأثر داخل تفاعل الوجاهات.

3.3 تحليل الإيثوس

إذا كان تحليل الحجاج قد بيّن اختلاف نمط تنظيم الدعوى بين الخطاب التوليدي والخطاب البشري، فإن هذا الاختلاف لا يكتمل تفسيره إلا بالانتقال إلى مستوى الإيثوس، حيث يُعاد بناء الصدقية داخل الخطاب. فالإيثوس، في هذا المبحث، لا يُفهم بوصفه إحالة إلى ذات متكلمة، بل بوصفه أثراً ناتجاً عن كيفية تنظيم الحجاج داخل تفاعل الوجاهات.

يتجلّى في الخطاب البشري نمط من الإيثوس يمكن توصيفه بالإيثوس التداولي، حيث تُبنى الصدقية من خلال تموضع المتكلم داخل سياق، وقدرته على إدارة التعارض وإدراج مواقف ممكنة. ويظهر ذلك لسانياً عبر مؤشرات متعددة: صيغ تقييدية («قد»، «ربما»)، بنيات استدراكية («غير أن»، «مع ذلك»)، وإشارات إلى جمهور مفترض. ولا تُضعف هذه المؤشرات الحجاج، بل تمنحه بعداً تداولياً يؤسّس الثقة على أساس القدرة على التعامل مع الاحتمال وتدبيره.

في المقابل، يكشف الخطاب التوليدي عن نمط مغاير يمكن توصيفه بالإيثوس البنيوي، حيث لا تُبنى الصدقية عبر تموضع المتكلم، بل عبر انتظام الحجاج نفسه. فالبنية الخطية التي تم تحليلها في (3.2) لا تقتصر على تنظيم القضايا، بل تُنتج أثراً يتمثل في إدراك الخطاب بوصفه متماسكاً ومحايداً. ويتحقق ذلك عبر غياب المؤشرات الذاتية، واستقرار النبرة التقريرية، وتتابع الروابط الاستنتاجية التي تُوجّه التأويل داخل مسار واحد. ومن ثمّ، فإن الثقة هنا لا تُستمد من "من يتكلم"، بل من "كيفية بناء القول".

على مستوى تفاعل الوجاهات، يعمل هذا النمط من الإيثوس على تحويل الإحكام البنيوي للحجاج إلى أثر تداولي. فـــوجاه التركيب—الدلالة تنتج بنية متماسكة تُقيّد التأويل، بينما تُعيد وجاه الدلالة—التداول قراءة هذا التماسك بوصفه صدقية. وبذلك، لا يكون الإيثوس نتيجة لتموضع تداولي سابق، بل نتيجة لعملية إعادة تأويل للبنية داخل السياق.

انطلاقاً من ذلك، يتضح أن ما سُمّي في هذا البحث بـــ«الإيثوس الخوارزمي» ليس مفهوماً منفصلاً عن تحليل الحجاج، بل هو امتداد له. فالحجاج الخطي، بما يتيحه من تقليص لمسارات التأويل، يمهّد لإنتاج إيثوس قائم على الاتساق؛ بينما يمهّد الحجاج الجدلي، بما يفتحه من تعددية، لإنتاج إيثوس قائم على إدارة المواقف. ومن ثمّ، فإن الإيثوس الخوارزمي يمكن تعريفه، في ضوء التحليل التطبيقي، بأنه تحويل الإحكام البنيوي للحجاج إلى أثر صدقي يُدرَك بوصفه موضوعية.

غير أن هذا التحويل يظل مشروطاً بحدود واضحة. فالإيثوس البنيوي، رغم قدرته على إنتاج انطباع بالموثوقية، يفتقر إلى آليات إدراج التعارض، مما يجعله أقل قدرة على التعامل مع السياقات التي تتطلب تفاوضاً تداولياً صريحاً. وبذلك، لا يمكن اعتباره بديلاً كاملاً عن الإيثوس التداولي، بل نمطاً مغايراً يعمل وفق شروط مختلفة.

وعليه، يُفضي تحليل الإيثوس إلى نتيجة مركزية مفادها أن الصدقية في الخطاب التوليدي لا تُبنى خارج البنية، بل تُستنتج منها، عبر تفاعل منظم بين الحجاج والوجاهات. وهذا ما يمهّد للانتقال إلى استخلاص النموذج التفسيري، حيث يُعاد تثبيت هذا التحليل ضمن إطار نظري متكامل.

3.4 استخلاص النموذج التفسيري

تُفضي نتائج التحليل إلى إعادة تحديد موقع الإقناع داخل الخطاب، بوصفه أثراً يتشكل في تفاعل الوجاهات، لا بوصفه وظيفة تُسند إلى ذات متكلمة. فقد أظهر تحليل الحجاج أن الخطاب التوليدي ينتظم وفق مسار خطي يراكم المعطيات ويوجّه التأويل نحو نتيجة واحدة، في حين يقوم الخطاب البشري على بنية جدلية تُدرج التعارض وتدبّر تعددية المسارات. كما كشف تحليل الإيثوس أن الصدقية في الخطاب البشري تتأسس على تموضع تداولي وقدرة على إدارة الاعتراض، بينما تنبني في الخطاب التوليدي على انتظام بنيوي يُعاد تأويله بوصفه حياداً وموضوعية.

انطلاقاً من ذلك، يمكن تثبيت نموذج تفسيري يقوم على ثلاثة انتقالات مترابطة تحدد طبيعة الإقناع في الخطاب التوليدي:

أولاً، انتقال في بنية الحجاج، من نمط جدلي يقوم على إدراج التعارض وإدارته، إلى نمط خطي يعتمد التراكم التفسيري وتوجيه التأويل داخل مسار واحد منضبط.

ثانياً، انتقال في مصدر الصدقية، من إيثوس تداولي مرتبط بتموضع المتكلم وتفاعله مع المواقف، إلى إيثوس بنيوي يتولد من خصائص لغوية داخلية، قوامها الاتساق، والتدرج، وانتظام الروابط الاستنتاجية.

ثالثاً، انتقال في موقع الإقناع، من كونه أثراً ناتجاً عن علاقة بين متكلم وجمهور، إلى كونه نتيجة تفاعل بين وجاه التركيب—الدلالة ووجاه الدلالة—التداول، حيث تُنتج البنية نفسها شروط التأثير.

يُبرز هذا النموذج أن الإقناع لا يقوم بالضرورة على استدعاء مواقف متعارضة أو إدارتها، بل يمكن أن يتحقق من خلال إحكام تنظيم المعنى داخل البنية، بما يوجّه التأويل ويحدّ من تعدديته. وعلى هذا الأساس، لا يُنظر إلى الخطاب التوليدي بوصفه شكلاً ناقصاً من الخطاب البشري، بل بوصفه نمطاً مغايراً يكشف عن إمكان توليد الصدقية داخل التنظيم البنيوي ذاته.

وتتحدد وظيفة هذا النموذج في كونه إطاراً يربط بين مستويات التحليل المختلفة، من خلال وصل بنية الحجاج بتمثيل الإيثوس ومسار التأويل، بما يسمح بفهم كيفية تحول الخصائص اللغوية إلى أثر إقناعي يُدرك بوصفه صدقية. كما يتيح الانتقال من مجرد توصيف الفروق بين الخطابين إلى تفسيرها داخل نسق نظري موحّد.

غير أن هذا النموذج يظل مشروطاً بحدود واضحة. فالإيثوس البنيوي، على الرغم من قدرته على إنتاج انطباع بالاتساق، يفتقر إلى آليات إدراج التعارض وإدارته، وهو ما يحدّ من فاعليته في السياقات التي تتطلب تفاوضاً تداولياً صريحاً. ومن ثمّ، فإن هذا النمط لا يلغي الإيثوس التداولي، بل يشتغل إلى جانبه ضمن شروط مخصوصة تحدد مجال فعاليته.

الخاتمة

انطلق هذا البحث من مساءلة التصور التقليدي للإقناع، الذي يجعله مرتبطاً بتموضع ذات متكلمة داخل سياق تداولي، وسعى إلى إعادة تأطيره ضمن منظور لساني وجاهي يضع البنية اللغوية في مركز التحليل. وقد أظهر المسار النظري والتطبيقي أن الإقناع لا يُختزل في كونه وظيفة بلاغية، بل يتحدد بوصفه أثراً يتشكل داخل الخطاب، من خلال تفاعل منظم بين وجاه التركيب—الدلالة ووجاه الدلالة—التداول.

وقد بيّن التحليل أن الاختلاف بين الخطاب البشري والخطاب التوليدي لا يتعلق بوجود الحجاج أو غيابه، بل بطريقة تنظيمه، كما لا يتعلق بحضور الإيثوس أو انعدامه، بل بمصدره. ففي حين يُبنى الإقناع في الخطاب البشري عبر التفاعل مع مواقف متعددة وإدارتها، يتحقق في الخطاب التوليدي من خلال إحكام البنية وتوجيه التأويل داخل مسار محدد، بما يُنتج انطباعاً بالتماسك والموضوعية.

وفي هذا السياق، يكتسب مفهوم «الإيثوس الخوارزمي» قيمته النظرية، بوصفه أداة تسمح بفهم هذا التحول، من خلال نقل تحليل الصدقية من مستوى الإحالة إلى الفاعل إلى مستوى تنظيم الخطاب نفسه. ولا يقتصر هذا المفهوم على توصيف ظاهرة جزئية، بل يفتح إمكانية إعادة النظر في العلاقة بين البنية والمعنى والتأويل، ضمن تصور يجعل من الوجاهات مجالاً مركزياً لإنتاج الأثر الإقناعي.

ومع ذلك، يظل هذا التصور مفتوحاً على حدود تستدعي مزيداً من التدقيق، خاصة فيما يتعلق بمدى قدرة الإحكام البنيوي على تعويض التفاعل التداولي في سياقات تتطلب إدراج التعارض أو التفاوض على المعنى. ومن ثمّ، فإن اختبار هذا النموذج على مدونات أوسع ومتنوعة يظل خطوة ضرورية لتحديد نطاق صلاحيته.

وعليه، يقترح هذا البحث توجيهاً جديداً في دراسة الإقناع داخل اللسانيات، يقوم على الانتقال من تحليل الفاعل إلى تحليل البنية، ومن ربط المعنى بالقصدية إلى ربطه بتفاعل الوجاهات، وبذلك لا يدّعي البحث إغلاق سؤال الإقناع في الخطاب التوليدي، بل يقترح مدخلاً لسانياً لإعادة مساءلته من داخل العلاقة بين البنية والتأويل.

المراجع والمصادر:

- Amossy, R. (1999). Images de soi dans le discours: La construction de l'ethos. Delachaux et Niestlé.
- Aristotle. (2007). On rhetoric: A theory of civic discourse (G. A. Kennedy, Trans., 2nd ed.). Oxford University Press.
- Chomsky, N. (1965). Aspects of the theory of syntax. MIT Press.
- De Almeida, R. G., & Riven, L. (2012). Indeterminacy and coercion effects: Minimal representations with pragmatic enrichment. In A. M. Di Sciullo (Ed.), Towards a biolinguistic understanding of grammar: Essays on interfaces (pp. 277–302). John Benjamins.
- Fairclough, N. (1992). Discourse and social change. Polity Press.
- Grice, H. P. (1975). Logic and conversation. In P. Cole & J. L. Morgan (Eds.), Syntax and semantics: Vol. 3. Speech acts (pp. 41–58). Academic Press.
- Hu, J., & Pan, H. (2019). Introduction. In J. Hu & H. Pan (Eds.), Interfaces in grammar (pp. 1–7). John Benjamins.
- Jackendoff, R. (2002). Foundations of language: Brain, meaning, grammar, evolution. Oxford University Press.
- Maingueneau, D. (2004). Le discours littéraire: Paratopie et scène d'énonciation. Armand Colin.
- Ramchand, G., & Reiss, C. (2007). Introduction. In G. Ramchand & C. Reiss (Eds.), The Oxford handbook of linguistic interfaces (pp. 1–13). Oxford University Press.
- Rouveret, A. (2019). Computational and semantic aspects of resumption. In J. Hu & H. Pan (Eds.), Interfaces in grammar (pp. 49–104). John Benjamins.